

53 محكوما يترقبون .. مخاوف حقوقية من تنفيذ النظام السعودي حملة إعدامات جماعية



التغيير

تخشى منظمات حقوقية تنفيذ نظام آل سعود حملة إعدامات جماعية خلال عام 2021، وذلك بعد عام واحد من تراجع وتيرة تنفيذ الإعدامات بسبب جائحة كورونا خلال 2020.

ووثقت المنظمات الحقوقية 53 محكوما في سجون نظام آل سعود ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقهم.

ويخضع 16 من هؤلاء إلى إجراءات استئناف نهائية، وتم الانتهاء من 3 أحكام بالإعدام، بما في ذلك حكم الشاب مصطفى آل درويش.

ومن بين السجناء البالغ عددهم 53 سجيناً، ارتكب 5 جرائم عندما كانوا دون سن الثامنة عشرة.

وينتمي جميع المحكوم عليهم بالإعدام تقريبا إلى محافظة القطيف، موطن الأقلية الشيعية في البلاد.

وتتوقع المنظمات الحقوقية أن يقدم نظام آل سعود قريبا على إعدام متظاهرا مدانا بجرائم يُزعم أنه ارتكبها عندما كان قاصرا.

وتقول إن من الممكن أن يتم تنفيذ الإعدام بحق مصطفى آل درويش، 26 عاما، في أي لحظة؛ بسبب جرائم يُزعم أنه ارتكبها عندما كان مراهقا.

فقد استنفد استئنافه النهائي على حكم الإعدام الصادر بحقه، نهاية مايو/أيار، ولا يتطلب تنفيذ الحكم بحقه سوى توقيع الملك سلمان.

وتم نقل قضية "مصطفى"، مؤخرا، من أعلى محكمة إلى رئاسة أمن الدولة بعد سلسلة من الاستئنافات.

وقالت الباحثة في المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، دعاء دهيني: "هذا يعني أنه لم يعد هناك أي خطوات قانونية يمكن اتخاذها".

وأشارت إلى أن عائلة مصطفى بالمملكة مستاءة وخائفة للغاية.

وأضافت: آل درويش اعترف بارتكاب جرائم مختلفة تحت التعذيب. فيما قالت عائلته إنه لم يكن لدى "مصطفى" تمثيل قانوني مناسب، وإنهم لم يتمكنوا من معرفة ما يحدث لابنهم.

في مارس/آذار 2020، أصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز مرسوما ينص على أن الجرائم التي يرتكبها القاصرون (أقل من 18 عاما) لن يُعاقب عليها بالإعدام، وأن الأحكام ستقتصر بدلا من ذلك على السجن 10 سنوات.

وأكدت هيئة حقوق الإنسان المدعومة من الدولة في البلاد هذا المرسوم.

في مارس/آذار 2021، تم تغيير أحكام العديد من المحكومين من القاصرين وفقا لذلك. كانوا جميعا أعضاء في الأقلية الشيعية.

فقد كانت أعمار كل من "علي محمد النمر"، و"داود المرهون"، و"عبدالله الزاهر" تتراوح بين 15 و 17 عامًا عندما تم القبض عليهم لأول مرة.

وكان الثلاثة ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، لكن يمكن الآن إطلاق سراحهم بحلول عام 2022، بالنظر إلى الفترة التي قضوها في السجن.

غدر نظام آل سعود

ومع ذلك، لا يبدو أن المرسوم الملكي الصادر العام الماضي ينطبق على جميع القاصرين المحكوم عليهم بالإعدام.

ومن بين هؤلاء آل درويش ومواطن آخر هو عبدالله الحويطي، والذي أُدين بتهمة "القتل والسطو المسلح" عام 2017، عندما كان يبلغ من العمر 14 عامًا.

ويدعي الحويطي، 18 عامًا حاليًا، أنه بريء، وأنه اعترف بما نسب له من اتهامات تحت التعذيب.

وقال المستشار القانوني في المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، طه الحاجي: "وعود السلطات بعدم إعدام القاصرين كانت موضع ترحيب، لكن حتى بعد تقديمها، كنا قلقين بالفعل بشأن إمكانية الالتفاف عليها".

منذ عام 2018، كان لدى المملكة قانون يمنع عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها الأحداث، لكنه الأمر في الممارسة العملية مفتوح للتفسير ويمكن التحايل عليه.

وبحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش"، اتُّهم بعض المذنبين القصر "بالسعي لزعزعة النسيج الاجتماعي من خلال المشاركة في الاحتجاجات ومواكب تشييع الجنازات" و "ترديد شعارات معادية للنظام".

وصنف المدعون هذه الجرائم على أنها خطيرة للغاية بموجب الشريعة الإسلامية، وطلبوا بناءً على ذلك بإنزال عقوبة الإعدام بحق مرتكبيها.

اختبار حقيقي

وقال نائب مدير قسم الشرق الأوسط في "هيومن رايتس ووتش"، مايكل بيچ إن "خبراء العلاقات العامة يروجون للإصلاحات القضائية على أنها تقدم، بينما يبدو أن المدعين يتجاهلون بها بشكل صارخ ويستمررون في العمل كالمعتاد".

وأضاف بيچ: "إذا كانت المملكة جادة في إصلاح نظام العدالة الجنائية، فعليها أن تبدأ بحظر عقوبة الإعدام ضد القاصرين في جميع الحالات".

انعدام الشفافية في النظام القضائي في المملكة يعني أن ظروف الاعتقال يمكن أن تتغير أيضا، بحسب ناشطين في المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وأضافت دهيبي: "السلطات تتلاعب بالشروط والأحكام؛ ف"على سبيل المثال، سيقون الشخص في السجن لسنوات، ثم قد يضيفون شيئا إلى لائحة الاتهام، ويقولون إن هذا الشخص كان بالغًا عندما ارتكب هذه الجريمة".

إعدامات جماعية قريبا

إضافة إلى التطورات المقلقة في قضايا عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبتها قاصرون، قال ناشطون إنهم قلقون أيضا بشأن الإشارات الواردة من المملكة حول احتمال تنظيم عملية إعدام جماعية بحق محكوم عليهم بالإعدام.

في أبريل/نيسان 2019، نفذت المملكة عملية إعدام جماعية طالت 37 رجلا، بينهم شخصان كانا طفلين وقت ارتكاب جرائمهما.

وفي يناير/كانون الثاني 2016، نفذت عملية إعدام جماعية شملت 47 رجلا.

وتعد المملكة رائدة على مستوى العالم في مجال عقوبة الإعدام. وكانت عمليات الإعدام في المملكة أقل من المتوسط في عام 2020.

حيث أبلغت هيئة حقوق الإنسان في البلاد عن إعدام 27 شخصا العام الماضي. لكن ذلك جاء بعد عام قياسي في عمليات الإعدام في عام 2019، عندما تم إعدام العقوبة في 184 شخصا.

وقالت الناشطة "جويد بيسيوني"، التي تقود منظمة "ريبريف" المناهضة لعقوبة الإعدام والتي تركز على الشرق الأوسط، إن انخفاض الإعدامات المنفذة في عام 2020 يمكن أن يُعزى إلى عدد من العوامل.

وفي الغالب كان لهذه القضايا علاقة بالوباء، ولكن أيضًا بسبب "وقف غير رسمي واضح لتنفيذ أحكام الإعدام في جرائم المخدرات غير العنيفة".

ويخشى ناشطون حقوقيون من أن عدد الإعدامات على وشك الارتفاع مرة أخرى.